

تربية المحافظة: تواجهها مشاكل متعددة

## مدارس البصرة تواجه أزمة المال والأرض



مدارس الكرفانات.. هل كانت حلاً؟!..... أرشيف

واختتم غانم عبد الأمير حديثه بالقول: إن المحافظة وحدها غير قادرة على حل مشكلة الأبنية المدرسية وعلى وزارة التربية البحث عن خطوات عملية لمعالجة هذه الأزمة، مضيفاً أن حصة البصرة من مشروع الخمسة آلاف مدرسة الذي أعلنته الوزارة يبلغ ٥٠٠ مدرسة "وهذه الخطوة من شأنها حل جزء كبير من الأزمة".

إلى ذلك كشف رئيس قسم المباني في ديوان محافظة رئيس المهندسين محمد صبيح في تصريح لـ "المدى" أن ديوان المحافظة وفي سبيل التخفيف من مشاكل القطاع التربوي في البصرة قام بتسيب عدد من المهندسين من قسم المباني لتتابع إنجاز المشاريع التربوية وتسليمها، موضحاً أنه تم حتى الآن تسلم خمس مدارس وهناك ٤٦ مدرسة في طور الإنجاز، و ٣٠ مدرسة يتم هدمها نظراً لقدمها وإعادة بنائها وفق مواصفات متطورة، إضافة إلى بناء صفوف في العديد من المدارس.

مشروع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وهو عدد لا يصل إلى نصف الحاجة الفعلية، منوهاً بأن هناك توجهاً لدى وزارة التربية لحل مشكلة الدوام الثلاثي خلال العام الحالي. رئيس لجنة التربية والتعليم، المبح إلى أنه تم في حال توفر الأموال اللازمة فإن البصرة تواجه مشكلة أخرى وهي عدم توفر الأراضي الكافية لبناء المدارس في مركز المحافظة، مبيناً أن هناك مقترحا لتجاوز هذه المشكلة وهي بناء مدارس متعددة الطوابق من المؤمل البدء به خلال عام ٢٠١٢.

وذكر أنه في حال تم إنجاز هذه المشاريع سيكون وضع الأبنية المدرسية أفضل من السابق، غير أنه استدرك بالقول: "لا نقول إن وضع المدارس سيكون مثالياً ولكنه أفضل من السابق بحكم التخصيصات الكبيرة التي رصدتها المحافظة من موازنتي العامين الماضيين وما سيتم رسده من موازنة العام الحالي".

المياه وغيرها، إلى جانب قدم وتهالك عدد كبير من المدارس والتي تحتاج إلى هدم وإعادة بناء، فضلاً عن الاستخدام الخاطيء من قبل الطلبة وسوء تصرفات البعض منهم، كل هذه العوامل أدت إلى تردّي مستوى الخدمات في المدارس"، مؤكداً أن "هذه المشكلة إجرائية أكثر منها مشكلة مادية"، بحسب تعبيره.

وأضاف عبد الأمير أن من المشاكل الجديدة وغير المتوقعة تنامي ظاهرة الدوام الثلاثي في المدارس والذي يؤثر بشكل سلبي وحاد في أعمال المناهج الدراسية وخاصة بالنسبة للصفوف المنتهية، لافتاً إلى أن البصرة تعاني من هذه المشكلة بشكل أكبر من المحافظات الأخرى بسبب الكثافة السكانية وقلة الأبنية المدرسية.

وكشف أن البصرة تحتاج إلى ما يقارب ٨٥٠ مدرسة، لفك الزخم الحاصل في مدارسها، مشيراً إلى أن هذا لم يتحقق إذ أن الميزانية الاستثنائية التي خصصت لتربية المحافظة تم توظيفها في ٣٢٠

ولأسف ميزانية التربية ضعيفة جداً"، على حد قوله.

من جانبه، أكد رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس المحافظة غانم عبد الأمير، أن سوء الوضع التربوي وعدم اتخاذ إجراءات جادة لمعالجة الكثير من القضايا التي تعاني منها العملية التربوية في البصرة حتى وإن كان بالإمكان معالجتها بإجراءات بسيطة، أدى إلى تردّي الواقع الخدمي في المدارس".

وأوضح في حديثه لـ "المدى" أن تخلف وريادة الخدمات المقدمة في مدارس البصرة "مشكلة مركبة تشترك فيها أسباب عدة، أبرزها ضعف المتابعة سواء من قبل إدارات المدارس أو مديرية تربية البصرة أو عمال الخدمات الذين من المفترض أن يقوموا بواجبهم على أكمل وجه".

ومضى يقول: "بما أن هناك ضعفاً واضحا في المتابعة، وعدم إدامة المرافق الخدمية في المدارس، وخاصة دورات

البصرة / ريسان الضهد

كشفت لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة البصرة عن حاجة المحافظة إلى ٨٥٠ بناية مدرسية، فيما أكدت أنه وفي حال تأمين الأموال اللازمة لبناء مدارس جديدة فإن المحافظة ستواجه مشكلة عدم توفر الأراضي لذلك داخل المدينة.

وقال مدير إعلام مديرية تربية البصرة باسم القطراني في حديث لـ "المدى": إن الكثير من المشاكل تعاني منها مدارس المحافظة وخاصة مع بداية كل عام دراسي، وأبرزها محدودية عدد الأبنية المدرسية إضافة إلى قلة أعداد المقاعد الدراسية (الرحلات).

وأضاف أن العام الدراسي الحالي ٢٠١١ - ٢٠١٢ شهدت أزمة جديدة وهي تزايد أعداد الطلبة بشكل كبير، مبيناً أن "نحو نصف عدد طلبة السادس الإعدادي رسيبوا في امتحانات العام الدراسي الماضي، وهو ما أضاف عدد كبير إلى عدد الطلبة الناجحين من الصف الخامس الإعدادي"، معرباً عن أمله بأن تسهم التخصيصات المالية من وزارة التربية في معالجة جانب من الأزمة.

وتابع بالقول: إن هناك مشكلة أخرى تعاني منها المدارس وهي المرافق الصحية، وهي بحسب وصفه "مشكلة مستصعبة تتكرر كل عام، حيث لا توجد تخصيصات من قبل الوزارة لإدامة المرافق الصحية، كما تفتقر إدارات

المدارس لتخصيصات مالية سنوية يمكن من خلالها معالجة هذا الأمر". ولغت القطراني إلى أن "ضعف التنمية البشرية لدى العوائل البصرية على المستويين الاجتماعي والثقافي له دور سلبي، فالتلاميذ والطلبة ليسوا بالمستوى الذي تلحق إليه للمحافظة على ممتلكات الدولة، ودائماً هناك تخريب من قبلهم لالأثاث الصحية"، داعياً إلى إيجاد حل لهذه المشاكل من خلال التعاون بين مجالس المحافظات ووزارة التربية، مؤكداً ضرورة تخصيص ثريات لإدارات المدارس لإصلاح المرافق الصحية.

مدير إعلام تربية البصرة قال: إن "المشكلة أوسع وتحتاج إلى جهد كبير ولا بد أن تكون هناك تخصيصات مالية كبيرة لوزارة التربية أسوة بالوزارات الخدمية، لأن من يصنع العقول يجب أن يخصص له الثقل الأكبر في الميزانية،

نص رذن

علاء حسن



## ٨ شعواط

ما حصل في الثامن من شباط في العام ١٩٦٣ ليس حدثاً عابراً في التاريخ السياسي العراقي الحديث، ويكفي أن العشرات من السياسيين أصحاب التوجه الديمقراطي، ذكروا في مذكراتهم المنشورة بان ذلك اليوم كان الخطوة الأولى للتوجه نحو النظام الديكتاتوري والقضاء نهائياً على أية تطالعات ديمقراطية، فضلاً عن ترسيخ حكم العسكر وتشريع الأوباد أمام تنفيذ انقلابات متلاحقة، وتغيير النظام ببيان رقم واحد والسيطرة على مبنى الإذاعة الرسمية.

وفي ذلك اليوم فقد العراق آلاف الشخصيات السياسية والأكاديمية باعتماد رجالات الانقلاب التصفية الجسدية للخصوم فترسخت حقيقة أن التاريخ يكتب بإزاحة الأخر ويمزج دفة المدماء من أجل الاحتفاظ بالسلطة، وإدارة دفة الحكم بنزق وحماقات مسؤولين شغلوا مناصبهم بلحظة عابرة من الزمن، بفضل دعم إقليمي وريشاشات بور سعيد المصرية او بقطار أميركي قادمه لواقعهم وقتذاك.

بعد تسعة وأربعين عاماً على انقلاب ٨ شعواط" على حد وصف المتضررين من مخلفاته وبما يحملون من معاناة مريرة من آثاره، هناك من يحتفظ بقلقه ومخاوفه من تكراره، لأن مبدأ التداول السلمي للسلطة يخضع للتأويل والتفسير والاجتهاد، والخشية من تنفيذ انقلابات عسكرية ماثلة في أذهان البعض، لأن المتصددين للعملية السياسية في العراق الآن، لم يتفقوا بعد لجعل الدستور مرجعية ثابتة لهم، بل أصبح مخار خلاف دائم بينهم، فضلاً عن وجود خجل واضح لدى أطراف مشاركة في الحكومة من إعلان موقفها الرافض لما خلفه النظام السابق الذي يعد امتداداً ليوم "٨ شعواط"، من تركة ثقيلة، تحتاج إلى وقفة وطنية جادة لمعالجتها، وخصوصاً في ما يتعلق بتغيير معالم الجغرافية العراقية بقرارات تعبر عن نزعة عنصرية شوفينية.

النظام السابق كان يسمى انقلاب شباط "عروس الثورات" لأنهدت الطريق لحزب البعث لتولي السلطة في ١٧ تموز من العام ١٩٦٨، بتورة بيضاء، سرعان ما خضعت في الثلاثين من ذلك الشهر لحركة قبيل وقتذاك، أنها تهدف للتصحيح، بمعنى آخر إيجاد ارتباط شرعي بين البيضاء والعروس وصولاً إلى إنجاب ديكتاتور يحسن استخدام سيفه "العروبي" في قطع رؤوس من يعترض على سياسته وممارساته داخل حزبه، أما المعارضون له، فانتشروا في المنافي أو في المخابر أو في أقبية وبهايلزم مقرات الأجهزة الأمنية، وهذه الصورة من التاريخ العراقي لا يمتنى احد من الجيل السابق أو الحالي استنساخها، ومن يصير على تكرارها فاته الزمن لإيجاد شعواط جديد.

بعد انقلاب ٨ شباط كان رجال الحرس القومي يجبرون المطربين الذين يؤدون وصلاتهم الغنائية في الأفراح مقابل أجور، ويرغم قتلها في ذلك الوقت، على أداء أغان تشيد برجبال السلطة والحزب الحاكم، وفي حفل عرس أقيم في مدينة الحرية وبالتحديد في منطقة الدباش خضع طرب ريفي معروف آنذاك لطلب الحرس فغنى ابونية "حزب ثوري وقيادة يعربية" انهاها بيسته "مالي صحت يمه احاه جاوين أهنه" فأثار غضب عناصر الحرس لاعتقادهم بان المطرب كان يقصد الزعيم عبد الكريم قاسم.

## مواطنو نينوى يطالبون بتسليم ملف الكهرباء إلى القطاع الخاص

الموصل / نوزت شمدين

ست ساعات من الكهرباء الوطنية، هذا أفضل رقم يحصل عليه المواطنون في نينوى طوال أربع وعشرين ساعة، تأتيهم على ثلاث دفعات بمعدل ساعتين لكل مرة، وفي وقت يزداد الطلب على الكهرباء بسبب انخفاض درجات الحرارة إلى ما تحت الصفر المئوي، مقابل ارتفاع كبير في أسعار النفط الأبيض الذي وصل سعر البرميل منه إلى ٢٠٠ ألف دينار في السوق السوداء.

وبحسب مصدر مطلع في شركة توزيع كهرباء نينوى، فإن معدل تجهيز الطاقة خلال الأيام الماضية تراوح بين ٥٧٠ — ٥٩١ ميغاواط، وبساعات تجهيز تراوحت بين ٦-٧ ساعات يومياً، مؤكداً أن المحافظة تحتاج إلى ١٢٠٠ — ١٤٠٠ ميكاواط يومياً لتغطي احتياجاتها من الكهرباء.

وأشار في حديث لـ "المدى" إلى أن الفترة الحالية تشهد ارتفاعاً كبيراً في الاحتمال بسبب اعتماد المواطنين على الكهرباء الوطنية في

التدفئة، لندرة الوقود، وتعثر توزيع النفط الأبيض وارتفاع أسعاره، ما تسبب بانخفاض ساعات التجهيز في مناطق عدة من المحافظة. الكمية التي تصل نينوى، تؤشر تحسناً طفيفاً بمعدل ساعتين تقريبا مقارنة بالشهر الأخير من العام الماضي، إذ كان الأمر يقتصر على أربعة ساعات بمعدل تجهيز بلغ ٤٣٠ ميكاواط فقط.

وفي حينها أعلن مدير كهرباء المنطقة الشمالية صالح صفو أن حصة محافظة نينوى من الكهرباء ستزداد خلال الأسابيع المقبلة بعد أن تم التعاقد مع شركة (هوندي) الكورية لتأهيل محطات توليد الكهرباء في المحافظة، ومع ذلك فإن التجهيز لم يرتفع أبداً عن ساعتين مقابل ستة ساعات ونصف إطفاء.

الخيار الوحيد المتاح أمام المواطنين للتعويض كما هو الحال في باقي المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان، هي المولدات الأهلية، وحتى هذه قلصت ساعات تشغيلها ساعة واحدة قياساً بالعام الماضي بسبب تقليص حصصها من الوقود، لبيداً التشغيل من الساعة الثانية



مولدات اهلية..... أرشيف

## مجلس ذي قار؛ مشاريع الخطة التنموية تخضع لمراجعة المسؤولين

لمشاريع مهمة في مركز محافظة ذي قار، من بينها سوق القصابين الذي وصفه بالمتهرئ، مشيراً إلى أنه بالرغم من أهمية هذا السوق لمدينة الناصرية إلا أنه لم يدرج ضمن الخطة.

وتابع بالقول: إن السوق أصبح مصدراً للتلوث الصحي والبيئي ومكباً للنفايات نتيجة إهماله وعدم تأهيله أو إعادة بنائه، داعياً في الوقت نفسه إلى تأهيل سوق الهرج والشوارع الخدمية المحاذية لشوارع النبي إبراهيم، واصفاً منظرها بالمقزز الذي لا يتناسب مع طبيعة الشارع المذكور والذي تم إنشاؤه وفق المواصفات الحديثة قبل ثلاثة أعوام.

تجليل ذكر أن الخطة أهملت عدداً كبيراً من مشاريع الطرق الخدمية الرابطة بين القرى ومراكز المدن في الأفضية والنواحي. وفي معرض رده على اعتراضات الأعضاء قال معاون الفني لرئيس مجلس ذي قار عبد الحسين هادي هجر: هناك آلاف الطرق الرابطة للقرى ما زالت غير معبدة ولتلبية جميع الطلبات في هذا المجال تحتاج إلى ثلاثة ترليون دينار لتعبيدها.

وأشار إلى أن مواجهة عدد من المشاريع لاعتراضات عشائرية ما زالت تحول دون تنفيذها، ومن بين تلك المشاريع محطات ماء وتأهيل طرق ومشاريع خدمية أخرى.

فيما لفت أعضاء آخرون إلى حرمان المناطق التي لا يوجد لها تفعيل في المجالس البلدية من مشاريع الخطة، مؤكداً تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية في المناطق التي يقطنها بعض المسؤولين وحرمان مناطق أكثر حرماناً منها.

وإزاء ذلك أعرب رئيس مجلس محافظة ذي قار عن خشيتة من استخدام مشاريع الخطة التنموية لعام ٢٠١٢ تقدر كلفها بـ٥٣٨ مليار دينار.

إلى ذلك لفت الناطق الإعلامي لمجلس ذي قار لطيف تجليل إلى إن إهمال الخطة

الناصرية / حسين العامل

اشددت حدة الاعتراضات في مجلس محافظة ذي قار على الآلية المعتمدة في تحديد أولويات مشاريع الخطة التنموية لعام ٢٠١٢، إذ لوح عدد من الأعضاء بعدم المصادقة على الخطة المذكورة لتجاهلها مشاريع مهمة.

إذ المبح رئيس لجنة منظمات المجتمع المدني في مجلس المحافظة هلال حسين السهلاني، خلال اجتماع المجلس الذي حضرته "المدى"، إلى أن الآلية المعتمدة في تحديد أولويات المشاريع خاضعة لمزاجية المسؤولين القائمين عليها.

وأوضح أن هناك مشاريع قدمتها المجالس البلدية إلى المحافظة لغرض إدراجها ضمن الخطة لكنها لم تدرج، وهذا ما أكده أعضاء من المجالس البلدية، مضيفاً "وما تبين لنا أن آلية تحديد مشاريع الخطة تخضع لتأثيرات من بعض المسؤولين وكذلك لمزاجية القائمين عليها"، دعياً إلى معرفة الآلية المعتمدة في تحديد أولويات المشاريع.

من جانبه، قال معاون رئيس مجلس المحافظة لشؤون المجالس البلدية علي حسن الوائلي:، أن الخطة تجاهلت مشروع المر الثاني (طريق الموت) الرابط بين مركز مدينة الناصرية وقضاء سوق الشيوخ والذي شهد العديد من الحوادث المرورية المروعة التي راح ضحيتها الكثير من سكان القضاء المذكور.

وأشار إلى أنه وعدد من ممثلي قضاء سوق الشيوخ سيتمتعون عن التصويت لصالح الخطة ما لم يدرج المشروع المذكور.

وكانت محافظة ذي قار قد أعلنت الأسبوع الماضي عن إعداد خطة مشاريع ضمن الخطة التنموية لعام ٢٠١٢ تقدر كلفها بـ٥٣٨ مليار دينار.

إلى ذلك لفت الناطق الإعلامي لمجلس ذي قار لطيف تجليل إلى إن إهمال الخطة